العدد (١٧٠٨٩) - السنة التاسعة والأربعون - الأحد ٥ رجب ١٤٤٦هـ - ٥ يناير ٢٠٢٥م

أداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي العام الماضي

أنهت أسواق الأسهم العالمية تداولات عام ٢٠٢٤ محققة مكاسب جيدة للعام الثاني على التوالي، مدفوعة بالأداء الإيجابي واسع النطاق الذي سجلته عدد من البورصات الرئيسية الكبرى. وارتفعت الأسواق بمعدلات ثنائية الرقم في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وهونج كونج، في حين سجلت اقتصادات ناشئة رئيسية مثل البرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية تراجعاً في أدائها. وعلى صعيد الأسواق الآسيوية تمكنت دول مثل الهند والصين من تحقيق مكاسب بمعدلات متوسطة، لتتوافق مع أداء المؤشر الأوروبي الإجمالي.

وشهدت أسواق الأسهم الخليجية مرة أخرى مكاسب هامشية خلال عام ٢٠٢٤، إذ سجل مؤشر مورجان ستانلي الخليجي ارتفاعاً بنسبة ٠,٧ في المائة، في ظل الأداء المتباين على مستوى مختلف الدول. وعلى صعيد البورصات المختلفة، جاءت بورصة دبي في الصدارة مسجلة أفضل أداء بارتفاعها بمعدل ثنائي الرقم بنسبة ٢٧,١ في المائة، تلتها بورصة الكويت بمكاسب جيدة بلغت نسبتها ٨,٠ في المائة. كما تمكنت السوق السعودية من إنهاء تداولات العام على ارتفاع بنسبة ٠,٦ في المائة، على الرغم من التقلبات التي شهدتها طوال العام. في المقابل، سجلت سلطنة عمان مكاسب بنسبة ١,٤ في المائة، تلتها البحرين بنسبة ٠,٧ في المائة. وأسهمت تلك المكاسب في تعويض التراجعات المسجلة في قطر وأبوظبي جزئياً، التي انخفضت بنسبة ٢,٤ في المائة و١,٧ في المائة على التوالي.

أداء الأسواق العالمية

أنهت أسواق الأسهم العالمية تداولات عام ٢٠٢٤ بأداء إيجابي بصفة عامة، محققة مكاسب جيدة للعام الثاني على التوالي. وارتفع مؤشر مورجان ستانلي العالمي بنسبة ١٧,٠ في المائة خلال العام، وذلك على الرغم من فقدها الزخم الذي شهدته حتى نوفمبر ٢٠٢٤ بسبب تغير التوقعات بشأن رفع أسعار الفائدة في عام ٢٠٢٥. وعلى مدى عامين متتاليين بلغت مكاسب المؤشر ٤٢,٥ في المائة، ليصل بذلك إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ ٢٠ عاماً. ووصل المؤشر إلى مستوى قياسي جديد في أوائل ديسمبر ٢٠٢٤، لكنه تراجع خلال بقية الشهر بسبب حالة عدم اليقين المرتبطة بمسار أسعار الفائدة والإدارة الجديدة المرتقبة في الولايات المتحدة. وعلى صعيد تدفقات رؤوس الأموال، أظهرت بيانات المعهد الدولي للتمويل ارتفاعاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمارات نحو الأسواق الناشئة، إذ بلغت ٢٦٥,٥ مليار دولار أمريكي حتى نوفمبر ٢٠٢٤ مقابل ٢١٢,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣. إلا أنه على الرغم من ذلك تركزت الغالبية العظمى من هذه التدفقات على الاستثمار في أدوات دين الأسواق الناشئة، التي استقطبت ٢٥٠,١ مليار دولار أمريكي حتى نوفمبر ٢٠٢٤ مقابل ١٦٣,٥ مليار دولار أمريكي العام السابق.

المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست

البحرين

واصل مؤشر بورصة البحرين تحقيق نمو سنوي للعام الرابع على التوالي، مسجلاً مكاسب متواضعة بنسبة ٠,٧ في المائة خلال عام ٢٠٢٤، مقارنة بزيادة نسبتها ٤,٠ في المائة في عام ٢٠٢٣. وأنهى المؤشر العام تداولاته عند مستوى ١٩٨٥,٩١ نقطة، دون حاجز ٢٠٠٠ نقطة، متأثراً بانخفاضاته المستمرة على مدار شهر ديسمبر. وبلغ المؤشر ذروته بمنتصف فبراير ٢٠٢٤ عند ٢٠٧٩,٤ نقطة، إلا أنه شهد تراجعات ملحوظة خلال الربعين الثاني والثالث من العام. وعلى الرغم من هذه التراجعات فإن المؤشر تمكن من التعافي جزئياً خلال الربع الرابع من العام.

وعلى مستوى الأداء القطاعي لهذا العام فقد مال بشدة نحو الانخفاض؛ إذ سجلت خمسة من المؤشرات السبعة في البورصة انخفاضا خلال العام. وأسهم نمو مؤشر المواد الأساسية، الذي يعد ثاني أكبر مؤشر قطاعي على مستوى بورصة البحرين، بنسبة ١٣,٥ في المائة على أساس سنوي بدور رئيسي في دعم نمو المؤشر العام خلال عام ٢٠٢٤. وكانت هذه المكاسب مدفوعة بالأداء القوي لأسهم شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، الذي سجل ارتفاعاً بنسبة ١٣,٥ في المائة، ما يعكس النتائج المالية القوية التي عززت من أداء المؤشر. كما حقق المؤشر الصناعي نمواً طفيفاً بنسبة ٠,٦ في المائة، لينهي تداولات العام مغلقاً عند ٣٠١٥,٥٢ نقطة، ما أضاف دعماً إضافياً للأداء العام. في المقابل، شهد قطاع تجزئة السلع الكمالية أكبر خسائر في البورصة، بتراجعه بنسبة ١٩,١ في المائة، يليه قطاع العقار الذي انخفض بنسبة ١٧,٨ في المائة، لينهي العام عند مستوى ٢٢١٦,٦٨ نقطة.

أما على صعيد أداء الأسهم فقد جاء سهم مجموعة جي إف إتش المالية في صدارة قائمة الرابحين على أساس سنوي في بورصة البحرين لعام ٢٠٢٤، إذ ارتفع سعر السهم بنسبة ٣٢,١ في المائة. وحل سهم شركة البحرين لمواقف السيارات في المرتبة الثانية بمكاسب بلغت نسبتها ٢٢,٢ في المائة، وتبعه سهم شركة تضامن البحرين الذي سجل ارتفاعاً بنسبة ١٨,٧ في المائة. في المقابل جاء سهم شركة الإثمار القابضة في صدارة المتراجعين، بانخفاض سعره بنسبة ٤٣,٣ في المائة على أساس سنوي. وتبعه كل من سهمي مجمع البحرين للأسواق الحرة وشركة عقارات، مسجلين انخفاضاً بنسبة ٣٣,٣ في المائة و٢٦,٣ في المائة على التوالي.

استراتيجيات سياحية كمحرك اقتصادي للبحرين

بقلم:
المهندس إسماعيل الصراف ○

السياحة ليست مجرد وسيلة لجذب الزوار، بل هي محرك اقتصادي قوي يمكن أن يُحدث تحولاً جذرياً في التنمية الاقتصادية. من خلال استراتيجيات مبتكرة ترتبط بخصوصية البحرين ومميزاتها الفريدة، يمكن لهذا القطاع أن يصبح أحد الأعمدة الرئيسية للتنوع الاقتصادي. المشاريع الأخيرة مثل منتجع جزر حوار وفعاليات «ريترو المنامة» و«ليالي المحرق» تقدم نقطة انطلاق مثالية، لكن يجب أن ترتكز رؤية المستقبل على استراتيجيات أكثر جرأة وإبداعاً تربط السياحة بجميع قطاعات الاقتصاد.

تصور البحرين «مدينة سياحية ذكية» على سبيل المثال في جزر حوار، وقد يكون هذا نموذجاً غير مسبوق. باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي، يمكن تحويل تجربة الزوار إلى مغامرة تفاعلية، حيث يمكنهم استكشاف التراث البحري الغني للبحرين أو الغوص في التاريخ بأسلوب رقمي. هذه المدينة الذكية يمكن أن تصبح وجهة عالمية تجذب الجيل الجديد من السياح الذين يبحثون عن تجارب فريدة ومبتكرة، وفي الوقت ذاته تدعم الابتكار التكنولوجي المحلي.

ربط السياحة بالاستثمار يمكن أن يكون خطوة أخرى لتحفيز الاقتصاد. برنامج مثل «استثمر لتستكشف» يمكن أن يقدم للمستثمرين فرصة تمويل مشاريع سياحية مبتكرة مقابل مزايا خاصة مثل الإقامة المجانية في المشاريع السياحية أو الخصومات على الأنشطة السياحية. هذا البرنامج لا يساهم فقط في زيادة تدفق رأس المال الخارجي، بل يعزز الترابط بين السياحة ورأس المال العالمي، مما يخلق دورة اقتصادية مستدامة تعود بالنفع على الجميع.

في جزر حوار، يمكن تحويل الاستدامة إلى تجربة سياحية جذابة من خلال إطلاق «واحة الطاقة المتجددة». هذه الواحة يمكن أن تعرض تقنيات الطاقة الشمسية والهيدروجينية، وتتيح للزوار فرصة عيش يوم كامل باستخدام الطاقة النظيفة فقط. هذا المشروع لا يبرز التزام البحرين بالاستدامة فقط، بل يجعل الزائرين سفراء لهذه القيم عندما يعودون إلى بلدانهم.

السياحة الثقافية يمكن أن تتحول إلى محور اقتصادي من خلال إنشاء «بنك السياحة الثقافية»، وهو مؤسسة مالية تمول المشاريع الثقافية المحلية عبر مساهمات من الشركات والمؤسسات. البنك يمكن أن يدعم فعاليات مثل «ريترو المنامة» و«ليالي المحرق»، مما يضمن استمراريتها ويزيد من عوائدها الاقتصادية، ويخلق قاعدة دعم مجتمعية قوية تعزز من التراث البحريني.

إعادة تعريف سياحة الأعمال يمكن أن تكون استراتيجية متميزة أيضاً. تنظيم المؤتمرات في أماكن غير تقليدية، مثل قاعات زجاجية مطلة على مياه جزر حوار أو مواقع تاريخية مثل بيت القرآن، يضيف بعداً جديداً لتجربة الأعمال. هذه الفكرة يمكن أن تجعل من المؤتمرات في البحرين تجارب لا تنسى، مما يعزز مكانة المملكة كوجهة رائدة لسياحة الأعمال.

تحت قيادة جلالة الملك المعظم وبدعم سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظهم الله ورعاهم، يمكن لهذه الأفكار أن تحول البحرين إلى مركز سياحي عالمي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. السياحة ليست فقط استقطاب الزوار، بل هي أداة لإعادة تعريف الاقتصاد البحريني.

○ ماجستير تنفيذي بالإدارة من المملكة المتحدة (EMBA)
عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET)

صادرات الأدوية البشرية الأردنية تشهد نموا بنسبة ١٩٪ خلال تسعة أشهر

شهدت صادرات الأدوية البشرية الأردنية نموًا بنسبة ١٩ بالمائة، خلال ٩ أشهر من العام الماضي، وبلغت ٤٣٧ مليون دينار، مقابل ٣٦٨ مليون دينار، للفترة نفسها من عام ٢٠٢٣.

وتمثل هذه الصناعة، وفقًا لتقرير نشرته وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، ٨٥ بالمائة من مجمل قطاع الصناعات العلاجية واللوازم الطبية الأردنية، وتضم ٢٧ منشأة، برأسمال مسجل يقدر بنحو ٢٨٠ مليون دينار، وقد وفرت ١٠ آلاف وظيفة، تشغل الإناث ٣٥ بالمائة منها.

وأوضح التقرير أن قطاع الصناعات الدوائية البشرية يتسم بقدرة إنتاجية كبيرة تصل إلى ١,٥ مليار دينار سنويًا، ولديه نموذج عمل ناجح يركز على الأدوية الجنسية ذات العلامات التجارية، ومجموعة واسعة من المنتجات والمعايير الدولية العالية.

وأشار إلى أن رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن وضعت الصناعات الدوائية البشرية ضمن محركاتها لغايات إطلاق الإمكانيات لبناء المستقبل، حيث تطمح إلى رفع عدد العاملين بالقطاع إلى ١٦ ألف عامل وعاملة بحلول عام ٢٠٣٣، كما تطمح إلى زيادة الصادرات بما معدله ٢٠,٣ بالمائة سنويًا، لتصل إلى ما يقارب ٢,١ مليار دينار عام ٢٠٣٣، وذلك من ٢٠٠ مليون دينار بحسب تقديرات عام ٢٠٢١. ولفت إلى أن الرؤية تسعى لاستقطاب استثمارات لقطاع الصناعات الدوائية البشرية تقدر بنحو ١,١ مليار دينار، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليصل بعام ٢٠٣٣ إلى ١,٧ مليار دينار، مقابل ٥٣٦ مليون دينار بحسب تقديرات عام ٢٠٢١.

مايكروسوفت تخطط لإنفاق ٨٠ مليار دولار على الذكاء الاصطناعي

قالت شركة «مايكروسوفت» إنها تخطط لإنفاق حوالي ٨٠ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٥، لبناء مراكز بيانات لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي، ونشر تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

وذكر نائب رئيس مجلس إدارة الشركة ورئيسها «براد سميث» إن أكثر من نصف الاستثمار الإجمالي سيكون في الولايات المتحدة.

وأضاف: «اليوم تقود الولايات المتحدة سباق الذكاء الاصطناعي العالمي بفضل استثمار رأس المال الخاص، وابتكارات الشركات الأمريكية بجميع أحجامها، من الشركات الناشئة التي تستمر في التطور إلى الشركات الراسخة».

وارتفع الإنفاق الرأسمالي لشركة التكنولوجيا العملاقة ٥,٣ بالمائة إلى ٢٠ مليار دولار في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٥.

سلطنة عُمان: أكثر من ٨,٥ مليارات ريال القيمة المضافة للمؤسسات الخاصة خلال الربع الثالث

بلغ إجمالي القيمة المضافة للمؤسسات الخاصة العاملة في سلطنة عُمان خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٤، نحو ٨ مليارات و٥١١ مليونًا و٩٠٠ ألف ريال عُماني.

وأظهرت الإحصاءات المبدئية الصادرة عن المركز الوطني العماني للإحصاء والمعلومات، أن إسهام المؤسسات العاملة فعليًا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٤ م، بلغت نحو ٨٢ بالمئة، مقارنة بـ ٨١,٤ بالمئة للربع الثالث من عام ٢٠٢٣ م.

وبلغت القيمة المضافة للمؤسسات الكبرى بنهاية الربع الثالث من العام الحالي، وفقًا لوكالة الأنباء العمانية، ٦ مليارات و٢٧٩ مليون ريال عُماني، بما نسبته ٦٠,٥ بالمئة، بارتفاع نسبته ٤,٣ بالمئة، مقارنة بالربع المماثل من العام السابق.

وبلغت القيمة المضافة للمؤسسات المتوسطة ٦٦٥ مليونًا و٨٠٠ ألف ريال عُماني، بما نسبته ٦,٤ بالمئة، بارتفاع نسبته ٣ بالمئة، في حين بلغت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة ٧١٦ مليون ريال عُماني، بما نسبته ٦,٩ بالمئة، بارتفاع نسبته ٣,٢ بالمئة.

وارتفع عدد العاملين في المؤسسات الخاصة العاملة في سلطنة عُمان بنسبة ٠,٦ بالمئة بنهاية الربع الثالث من العام الحالي، مسجلًا مليونًا و٨٠٤ آلاف و٥٤٧ عاملًا، مقارنة بمليون و٧٩٢ ألفًا و٩٣٢ عاملًا بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ م، فيما بلغ عدد المؤسسات ٢٦٠ ألفًا و٧٨٠ مؤسسة للربع الثالث من عام ٢٠٢٤ م، بنسبة ارتفاع بلغت ١٢,١ بالمئة، مقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣ م.